الجنــدر والحــرب الناعمة

الدكتور عليّ الحاجّ حسن[1]

مُستخلص:

تُعالج هذه المقالة واحدةً من أكثر القضايا الجدليَّة الباعثة على التساؤل والنقاش، أي قضيَّة الجندر وما تخفيه الفكرة من أبعادٍ في الثقافة والأخلاق والاجتماع والاقتصاد والسياسة. وقد أفضى تطوُّر الدعوة للجندر إلى تكريس واقعٍ يحكي عن عالمٍ جديدٍ وانسانٍ جديد بقيمه وأفكاره ومعتقداته وسلوكيَّاته. ومن أهمّ ما يمكن استنتاجه:

- انطلقت الدعوات الجندريَّة من مسمّيات الحقوق والحرِّيَّات والقيم التي كانت غائبةً ومغيَّبةً في الغرب أثناء مرحلة الظلام. وساهم في قبول مدعياتها، تضمينها أبعادًا إقناعيَّةً من وحي حقيقة الفرد وميوله وتشكُّله الداخليّ، وكذلك سلبيَّات ما أفرزه الواقع آنذاك على المرأة على وجه التحديد.
- الواضح أنَّ النتائج التي حصدتها الحركة الجندريَّة تتعارض مع مبادئ الإنسانيَّة والقيم الأخلاقيَّة عدا عن تعارضها مع الأديان الإلهيَّة؛ فهي دعوة تركت الفطرة الإنسانيَّة جانبًا، ورفضت الهويَّة المرسومة مع

(1) باحث وأستاذ جامعي، من لبنان.

الخلق عبر مظاهر الفرد وأشكال سلوكيَّاته، فدعت إلى اكتساب الهويّة عبر الثقافة في المجتمع. والأهمّ من ذلك أنّها أخذت الإنسان إلى المكان الذي لا يبالي فيه بصدور سلوكيَّاتٍ عنه أقلّ ما يقال فيها منافاتها للقِيَم المسلَّم بها؛ لذلك بدأ الشذوذ والانحراف و...

- الحقيقة أنّ تطوُّر الحركة الجندريَّة وما وصلت إليه من نتائج في الغرب يحكي عن منطلقات للقضيَّة، ليست مجرَّد منطلقات ثقافيَّة أو حقوق وما شابه ذلك، بمقدار ما تحكي عن رسم معالم إنسانٍ جديدٍ قادرٍ على تلبية الاحتياجات الاقتصاديَّة والسياسيَّة للقوى المسيطرة بعيدًا عن إنسانيَّته وهويّته القِيَميَّة.

كلمات مفتاحيَّة:

الجندر، الحرب الناعمة، النوع الاجتماعيّ، الحركة النسويَّة، المرأة، الرجل، المساواة.

مقدّمة:

لا شكَّ أنَّ الحركة النسويَّة الأوروبيَّة التي ظهرت في مرحلة القرون الوسطى تركت تأثيرًا كبيرًا على مستوى فهم الإنسان وتصنيفه إلى ذكر وأنثى، ومن ثمّ الأدوار والمسؤوليّات المتعلّقة بكلٍّ واحد منهما، لكنّ التأثير الأبرز كان على العلاقة بالمرأة لناحية ما أطلقوا عليه إلغاء التمييز ومنع العنف وجعلها شريكة للرجل في العديد من مجالات الحياة العمليَّة. وإذا كانت تلك الحركة قد انطلقت بدوافع تدّعيها في العلن تحت مسمّيات الدفاع عن حقوق المرأة وإزاحة ما لحق بها من ظلم نتيجة ما عاشته أوروبا في القرون الوسطى، لكنَّ مسار الحركة النسويَّة تحوَّل بالتدريج ليكون عاملًا وسببًا رئيسًا في إلحاق الظلم بالمرأة؛ فجعلوها مجرَّد سلعة يُتاجر بها أصحاب الكارتيلات ورؤوس الأموال ومدّعو الدفاع عن الإنسان و.... ولعلّ الأسوء في ظلم المرأة جعلها منفصلةً عن بيئتها وأسرتها والصنف الآخر من البشر، لا بل وجعلها عدوّة الرجل في تفاصيل الحياة العمليَّة كما في التشريعات والقوانين.

وانطلاقًا ممَّا تقدَّم، أصبح من المقبول التساؤل حول أهداف الحركة النسويَّة الحقيقيَّة، وحول النتائج التي ترتَّبت على إلغاء الهويَّة الحقيقيَّة لكلا الجنسين، وأصبح من المبرّر التشكيك في وجود أهدافٍ أخرى ذات علاقة بإعطاء هويَّة جديدة للإنسان تختلف وتتعارض مع هويّته الفطريَّة التي خلقه الله تعالى عليها. ومن هذا المنطلق تتكوَّن إشكاليَّة البحث، أي العلاقة بين ثقافة الجندر ووجود أهداف أخرى غير المعلن عنها، تظهر من خلال مؤدّيات النشاطات والحركات والتشريعات وغيرها، وهذا ما يحاول الغرب تكريسه في واقع الأمر.

تتناول هذه المقالة فكرة الجندر والنوع الاجتماعيّ من منطلق كونه واحدًا من تداعيات الحرب الناعمة التي بدأها الغرب الذي قدَّم المبررات لعمليَّة تغيير جذريَّة على مستوى الصنف الإنسانيّ، وأصدر تشريعات وسنّ قوانين و...، والحقيقة أنّه قاد البشريَّة نحو فهمٍ جديدٍ للإنسان ووظائفه.

أوّلًا: مفهوم الجندر وتعريفه:

كثيرة هي الدراسات والأبحاث التي تناولت فكرة الجندر، والتي قدَّمت تعريفاتٍ للمفهوم ومبرِّراتِ التأسيس الفكريّ له، وكيف يُنقل الإنسان من مرحلة الإهمال إلى مرحلة الفاعليَّة والتأثير. وبما أنّ البحث سيتمحور حول الاستهداف الناعم في الجندر، فكان لا بدّ من تقديم تعريفٍ يُشكِّل المدخل للبحث.

اشتُقَّت كلمة الجندر من الأصل اللاتينيّ (genus) والمقصود منها لغويًّا الجنس من حيث التذكير والتأنيث[1]. قُدِّمت للمفهوم تعريفات عديدة يمكن صياغتها بتعريفٍ جامعٍ يتمثَّل في: الأدوار الاجتماعيَّة التي يصنِّفها المجتمع بناءً على الدور البيولوجيّ لكلٍّ من الجنسين ويتوقّع منهما أن يتصرَّفا بناءً عليها، وتتكرَّس بناءً على منظومةٍ من القيم والعادات الاجتماعيَّة، وتصبح بعد مرور فترةٍ من الوقت أمرًا واقعيًا، أي إنَّ هذه الأدوار من صنع الإنسان[2].

ويتبيَّن من مجمل التعاريف التي قُدِّمت للمفهوم أنَّها انطلقت من وحدة النوع البشريّ، وطمس معالم الذكورة والأنوثة، ومسخ الكائن البشريّ عن طريق إلغاء الفروق البيولوجيَّة كافَّةً بين الرجل والمرأة، وتغيير الأدوار بين الجنسين. وعليه، يكون لكلٍّ من الرجل والمرأة الأدوار نفسها من دون تمييزٍ اجتماعيّ[3]. طبعًا، يُضاف إلى ذلك أنّ كافَّة التعريفات التي عُرضت ساهمت في تحويل المفهوم من دلالته على الأبعاد الجنسيَّة إلى النوعيَّة والاجتماعيَّة.

(1) Mcarthur, Tom ,The Oxford Companion to the English Language, (New york: Oxford University Press, 1992, p.430.

(2) الرحيلي، أمل: «مفهوم الجندر وآثاره على المجتمعات الإسلاميَّة -دراسة نقديَّة تحليليَّة في ضوء الثقافة الإسلاميَّة-»، https://bahethat.com/article/r37985.

(3) م.ن.

ميّز الغربيُّون بين فكرة الجنس والجندر، فالأولى تدلّ على الخصائص النفسيَّة والبيولوجيَّة للذكر والأنثى، بينما تدلّ الثانية على النوع الاجتماعيّ والذي يعود في الغالب إلى الثقافة والفروق الاجتماعيَّة والثقافيَّة. والحقيقة أنَّ فكرة الجندر تستند إلى أيديولوجيا اجتماعيَّة -غير علميَّة بحسب ما يراها بعضهم- هي نتاج الحركة النسويَّة عبر التاريخ. وتعتمد على مبادئ عدَّة، منها: الفصل التامّ بين الجنس البيولوجيّ والنوع الاجتماعيّ، بحيث إنَّ الجنس البيولوجيّ لا يُحدِّد النوع الاجتماعيّ بما فيه من صفاتٍ وأدوار، وكذلك النوع الاجتماعيّ هو بدوره غير ثابت ويمكن تغييره وتبديله؛ ولذلك فالإنسان من وجهة نظرهم يولد وهو محايد جندريًّا في الأصل[1].

ثانيًا: الجندريَّة -مبرّرات التأسيس والترويج-:

حرص دعاة الجندر ومروّجوها على تقديم مجموعةٍ من المبرّرات التي تدفع الإنسان للدفاع عنها وتبنّيها، فعمدوا إلى تقديم الأسباب المختلفة التي تجعل منها حقيقةً يجب الدفاع عنها، ومن أبرزها:

1. جعل أصحاب نظريَّة الجندر من القضيَّة مسألةً تحاكي الطبع البشريّ مستندين إلى ما أطلقوا عليه الدراسات النفسيَّة والصحِّيَّة، فحوَّلوها إلى قضيَّة أيديولوجيَّة تدخل في التركيب والميل الطبيعيّ لدى الإنسان مستندين إلى أنّه دعم للحرِّيَّة الفرديَّة[2]. واللافت أنَّ الهويَّة الجندريَّة كانت في بادئ الأمر تُعدّ ظاهرةً مرضيَّةً، وتُصنَّف لدى أطبّاء الأمراض العقليَّة في الستينات من جملة اضطرابات الهويّة الجندريَّة، لكن مع التنظير النسويّ لم تعد اضطرابًا أو مرضًا، بل صارت تكريسًا لمفهوم الفردانيَّة المطلقة التي لا تأبه بحتميَّةٍ طبيعيَّةٍ أو دينٍ أو قانون، وإنَّما

(1) وحيدي، زهراء: «الجندر وضياع الهويَّة الإنسانيَّة»، نشر على موقع: https://bshra.com/culture/9018.

(2) علوي، أمين صوصي: «نظريَّة الجندر: كيف يُصنع الإذعان؟»، 2015/4/16، https://doc.aljazeera.net/magazine.

حرِّيَّة الفرد في أن يكون ما يرغبه[1]. وهذا يعني أنَّ الصورة التي قدّمتها الأيديولوجيَّات -ومنها الأديان- تتنافى من وجهة نظرهم مع التركيب والبعد النفسيّ والحقيقيّ للشخص؛ لذلك لا بدّ من البحث عن الهويّة الواقعيَّة بعيدًا عنها.

2. عمل أصحاب النزعة الجندريَّة على تكريسها بوصفها حقًّا من خلال استبدال البعد الجنسيّ فيها بالبعد النوعيّ، فكانت الدعوة لحقّ «مساواة النوع» أو «المساواة الجندريَّة»[2]. يُضاف إلى ذلك أنَّهم وسَّعوا من دائرة الحقّ البشريّ، فاعتبروا أنّ الإنسان هو الوحيد صاحب الحقّ في تحديد هويّته، فإذا شعر الشخص بهويَّة تتّفق مع خصائصه البيولوجيّة فلا ضير في ذلك، وإذا رغب في غير ذلك فلا حرج عليه. وما على المجتمع إلَّا احترام الهوّية التي يختارها هذا الشخص؛ لأنَّها من جملة الحقوق التي لا منازع للشخص فيها.

3. يعتبر أصحاب النزعة أو النظريَّة الجندريَّة أن جميع الأدوار والتقسيمات المتعلّقة بالرجل والمرأة، بما في ذلك التصوُّرات والأفكار ذات العلاقة بنظرة كلٍّ منهما لنفسه وللجنس الآخر، هو من صنع المجتمع وثقافته؛ أي أنَّ ذلك مصطنعٌ ويمكن تغييره، بحيث يمكن للمرأة أنْ تقوم بأدوار الرجل؛ ويمكن للرجل أنْ يقومَ بأدوار المرأة، حيث إنَّ هذه الفكرةَ زرعها المجتمعُ في الطفل منذ صغره. وهذا يعني حسب هذا الفهم أنّ الناس يولدون ذكورًا وإناثًا ثم يتعلَّمون من المجتمع كيف يكونون كذلك، ومن ثمّ كيف يكونون رجالًا ونساءً، فيتعلَّمون ما هي السلوكيَّات والاتِّجاهات والأدوار والنشاطات المناسبة لهم، وكيف يتَّصلون بالآخرين؛ وهذا يعني -أيضًا- أنَّ الرجل ليس رجلًا لأنه خُلق كذلك، وأنَّ المرأةَ

(1) محمود، سيّدة: «المضامين الحقيقيَّة لشبكة المفاهيم المتعلِّقة بالجندر»، https://bahethat.com/article/r38044.

(2) علوي، «نظريَّة الجندر: كيف يُصنع الإذعان؟»، م.س.

ليست امرأةً لأنها خُلقت كذلك؛ بل التنشئةُ الاجتماعيّة هي التي تجعل ذلك رجلًا، وتلك امرأةً[1].

البارز في هذا الإطار ما كانت تدعو إليه الحركات النسويَّة التي تؤكِّد على استحالة التلاقي بين الرجل والمرأة في الأدوار والوظائف إذ بينهما هوة شاهقة، ويترتَّب على هذه النزعة -حسب معتقدهم- عدم جدوائيَّة الحديث عن العدالة والتكامل بين الاثنين، مضافًا إلى عدم صحَّة الحديث عن الأدوار المقسّمة بينهما؛ لذلك فالرجل أب وأم من وجهة نظرهم وكذلك المرأة[2]. وبدل الحديث عن العدالة والتكامل والأدوار التكامليَّة يدعون لإيجاد الحماية وتأمين الفرص المتكافئة عبر التشريعات والوسائل الأخرى التي يُعبِّرون عنها بالديمقراطيَّة. لا، بل ذهبوا أبعد من ذلك عندما دعوا الدول إلى تطبيق السياسات الجندريَّة في الاتّجاهات والنشاطات كافَّة، وأن تكون قائمةً على أساس المساواة والإنصاف[3].

4. انطلاقاً من أنَّ السلوكيَّات تُعبِّر عن القيم السائدة في المجتمع، ومستوى قبولِ المجتمع لها منوط بمدى إجادةِ كلٍّ من الجنسين القيام بالدور المنوط به، ولأنّ هذه الأدوار مصنوعةٌ ثقافيًّا واجتماعيًّا من خلال التنشئة الاجتماعيَّة؛ فهي ليست ثابتةً عبر الزمن ولا بين الثقافات والمجتمعات، وإنَّما هي ديناميكيَّةٌ متغيَّرة مُقسّمةٌ إلى ثلاث فئاتٍ رئيسة: الدور الإنتاجيّ، الإنجابيّ، والمجتمعيّ. الأوَّل ينخرط فيه الجميع، والثاني ليس عملًا حقيقيًّا، والثالث ينخرط فيه الجميع[4]. لذلك؛

(1) الرحيلي، «مفهوم الجندر وآثاره على المجتمعات الإسلاميَّة -دراسة نقديَّة تحليليَّة في ضوء الثقافة الإسلاميَّة-»، م.س.

(2) المسيري، عبد الوهّاب: قضيَّة المرأة بين التحرير والتمركز حول الأنثى، لا ط، القاهرة، دار نهضة مصر، 2010م، ص31.

(3) غدنر، أنتوني: علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصباغ، لا ط، بيروت، المنظّمة العربيَّة للترجمة، 2005م، ص196.

(4) أبو غزالة، هيفاء؛ شكري، شيرين: الكاشف في الجندر والتنمية حقيبة مرجعيَّة، ط4، عمّان، صندوق الأمم المتَّحدة الإنمائيّ للمرأة، المكتب الإقليميّ للدول العربيَّة، 2006م، ص23.

فإنَّ تحديد الدور والوظيفية المجتمعيَّة وهل هي للرجل أو للمرأة ليس من مقتضيات الخلق وليس ذو بُعد بيولوجيّ يولد مع الإنسان، بل الإنسان بنفسه هو الذي يُحدِّد طبيعة سلوكه ونشاطه الاجتماعيّ بعد أن يصل إلى مرحلة النضج، فيقرِّر ما هي طبيعة الوظيفة التي سيؤدِّيها، أي أنّه يتعلَّم كونه رجلًا أو امرأة في المجتمع وليس خارجه.

5. قدَّم أصحاب ثقافة الجندر نظريّتهم تحت عناوين ذات علاقة بالحقوق والقضاء على كافة أشكال التمييز والعنف والاضطهاد و...؛ لذلك يعتقدون بأنّ الجندر يساهم في القضاء على أشكال الهيمنة والتسلُّط ويُحقِّق العدالة بين الأفراد، وبالتالي التماثل في الحقوق والواجبات والخصائص والوظائف[1].

في الخلاصة يمكن القول: إنَّ الحركة الجندريَّة استفادت ممَّا أفرزته القرون الوسطى على وجه التحديد، فشرعت بالتأسيس لنظام نسويٍّ قائم على الفصل التامّ بين الاثنين، وبات كلٌّ من الرجل والمرأة ندًّا للآخر بدلّ أن يكون مكمِّلًا له.

ثالثًا: الآثار المترتّبة على رواج الجندر:

تركت فكرة الجندر العديد من الآثار والنتائج ذات العلاقة بالفرد والمجتمع. وإذا ما حاولنا المقارنة بين إفرازات الثقافة الجندريَّة والهويات الدينيَّة والثقافيَّة التي تنتمي إليها الشعوب -باعتبار أنَّ الإنسان لا بدَّ وأن ينتمي لهويَّة ما وأن يرسم لنفسه ملامح هويَّة معيَّنة- لوجدنا مقدار الهوة بينهما ومقدار التناقض والتعارض. وهنا نشير إلى بعض هذه الآثار والنتائج:

1. ساهم رواج ثقافة الجندر في إلغاء هيكل العلاقة الثنائيَّة بين الرجل والمرأة بوصفهما زوجًا وزوجة يؤدّيان دور تشكيل أسرة. فالمنظومة

(1) محمود، «المضامين الحقيقيَّة لشبكة المفاهيم المتعلِّقة بالجندر»، م.س.

الجندريَّة لا تنظر إلى الأسرة على أنَّها نظامٌ اجتماعيٌّ ناقلٌ للقِيَم، بل صار الزواج عبارة عن التأكيد على وجود اختلافات جسديَّة، وهو يدمِّر كلّ ما هو طبيعيّ أو فطريّ في العلاقة بين الزوجين. ثم ذهبوا إلى أبعد من ذلك عندما رسموا أسئلةً وشكوكًا حول جدوى الثنائيَّة القائمة (ذكر/أنثى)، فاعتبروا أنّ ما هو قائم مجرّد بناء ثقافيّ يساهم إلغاؤه في إنهاء الاضطهاد القائم[1]. وإذا كانت الحركات الجندريَّة متعدِّدة الاتِّجاهات والأهداف، فإنَّ أخطرها تلك التي صوّبت نحو الأسرة واعتبرتها مؤسَّسة قمعٍ وقهرٍ للمرأة، فأخذت تنادي بالارتباط الحرّ والحرِّيَّة الجنسيَّة، ومن ثمّ الدعوة إلى الشذوذ، باعتباره شكلًا ملائمًا ومحتملًا للخروج من سيطرة الرجل العدوّ[2].

2. حاولت الحركات النسويَّة الجندريَّة تأكيد حضورها من خلال إلغاء كلّ ما يمنع من حضورها الفاعل؛ لذلك اعتبرت أنَّ اللغة هي وسيلة السيطرة، وبالتالي لا بدَّ من إنتاج لغةٍ جديدةٍ تتناسب مع أهدافها. وبما أنَّ النصوص الدينيَّة من صنع الرجل، لذلك لا بدَّ من اعادة قراءة هذه النصوص ورفض تعاليمها التي أوجدها الرجل. صحيح أنّ الحملة ضدّ الكتاب المقدَّس بدأت مع قراءة نصوص العهدين القديم والجديد، لكنَّها أرست نهجًا معرفيًّا في التعامل مع الدين بمفهومه العامّ[3].

3. من جملة النتائج التي ترتّبت على الجندريّة: إلغاء دور الأب في الأسرة من خلال رفض السلطة الأبويَّة، فرفضت أن يكون حكم الأب مطلقًا فيها. من هنا كان الحديث عن سلطة الأبوين معًا. وقد أدَّى الأمر إلى وجود حالة نفورٍ من الأب[4]. وممَّا يترتب على هذا الاتّجاه التشكيك

(1) قريدي، ليلى: «مفهوم الجندر وإشكاليَّة الترجمة»، مجلَّة التمكين الاجتماعيّ، جامعة الجزائر، العدد 4، 2020م.
(2) العمر، معن خليل: كتاب الجندر والتباين الثقافيّ، دار الشروق للتوزيع والنشر، 2015م، ص37.
(3) م.ن، ص38.
(4) م.ن، ص38.

في مفهوم «القوامة» وأنّ للرجل قوامة على المرأة في الأسرة المسلمة، وقد حظرت المادَّة الرابعة من اتِّفاقيَّة «سيداو» وضع أيّ فروقٍ خاصَّة في القوانين بين الرجل والمرأة على سبيل التمييز متجاهلةً تمامًا تلك الفروق بينهما.

4. وصلت الأمور عند مدَّعي تحرير المرأة والترويج للجندريَّة إلى طرحهم أسئلةً حول دور المرأة في بعض القضايا من قبيل الأمومة والإنجاب أو رعاية الأطفال، فاعتبروا أنَّ هذه الأدوار قد رسمتها الثقافة والبيئة وهي تفقد أساسها البيولوجيّ، وتصبح مظاهر اجتماعيّة لا تستحقّ الاهتمام، وهذا يعني أن تصنع المرأة نفسها في المجتمع بعيدًا عن الأدوار التي أوكلتها إليها الثقافات الرائجة[1]. تقول الكاتبة والمفكِّرة الوجوديَّة سيمون دي بوفوار (وهي من رائدات الحركة النسويَّة): «إنَّ الأمومة خرافة ولا يوجد هناك غريزة الأمومة، وإنَّما ثقافة المجتمع هي التي تصنع هذه الغريزة»[2].

5. ومن جملة الآثار المترتِّبة على فكرة الجندر أيضًا: فتح المجال أمام كافَّة أشكال الممارسات الشاذّة والابتعاد عن قِيَم الفطرة والطبيعة البشريَّة، والتوجُّه نحو الدفاع عن حقوق الإنسان في كلِّ الممارسات التي يرغب بها، باعتبار أنّها تحاكي رغباته وطموحاته وحرّيته وما خُلق عليه (حسب ادِّعاءاتهم)، وهذا يحمل في طيّاته إشكاليَّات كبيرة على مستوى القِيَم الفرديَّة والجمعيَّة والهدفيَّة الحقيقيَّة من خلق الإنسان والدور التكامليّ بين الرجل والمرأة. وعليه، فالرذائل التي أقرَّتها الفطرة البشريَّة فضلًا عن الأديان السماويَّة على أنّها رذائل تصير جزءً من القيم؛ لأنَّ الإنسان هو الذي يحدِّد بسلوكيَّاته ما هو قيمة وما ليس كذلك.

(1) العمر، كتاب الجندر والتباين الثقافيّ، م.س، ص42.

(2) دي بوفوار، سيمون: الجنس الثاني، نقلًا عن: القزوينيّ، محسن: الجندر ما وراء الواقع، إصدار دار براثا للدراسات والبحوث، ص7.

طبعاً انطلقت الدعوات للممارسات الشاذّة من مبدأ أنَّ الشخص سواء أكان رجلًا أم امرأة، يملكان جسدَيهما وهما أحرار في كلِّ تصرُّفٍ يصدر عنهما حوله، وهي دعوة صريحةٌ للإباحة بين أبناء البشر. ومن جملة المشكلات التي أوجدتها هذه الظاهرة وجود أمّهات غير متزوِّجات وأغلبهن في أعمار المراهقة، ومنها أيضًا التبرُّج الشديد والتعرّي، و...[1].

- أدَّى انتشار ثقافة الجندر إلى الترويج لمجموعة من الممارسات ذات المنشأ الثقافيّ، ومن جملتها على سبيل المثال: محاربة الزواج المبكِّر واعتباره عملًا وحشيًّا، وتجريم زواج القاصرات (وبالمناسبة فإنّ الثقافة التي روّجوا لها في تحريم الزواج المبكِّر وزواج القاصرات كانت تترافق مع فكرة أنّ المرأة مالكة لجسدها تفعل به ما تريد، وبالتالي سمحوا لها بممارسة الفحشاء وهي قاصر وحرّموا عليها الزواج!). كما رفضوا، لا بل وحاربوا فكرة تعدُّد الزوجات، وتطليق المرأة من قبل الرجل... وغيرها من الأمور التي نَصَّ عليها الدين، والتي هي من أسباب الانتظام في الحياة الأسريَّة[2].

ما تقدَّم عبارة عن خلاصة لبعض النتائج المترتِّبة على ترويج الجندر، وقد تجنّبنا الإشارة إلى العديد من النتائج الأخرى التي لا تخدم أهداف البحث، وبالأخصّ تلك المتعلِّقة بالتأسيس الفكريّ والفلسفيّ للإنسان وأدواره....

ويتَّضح بالرجوع إلى الإسلام [طبعًا ليس الهدف هنا البحث في رأي الإسلام في ما تقدَّم، بل سنكتفي بإشارات لأفكار تخدم البحث] أنّ ما يجري الترويج له في الحركة الجندريَّة يتناقض ويتعارض مع قِيَم الإسلام ونظامه التشريعيّ في خصوص ما تقدَّم من مبرِّرات ونتائج تترتَّب على الجندر. فالإسلام ارتقى بالصورة التي قدَّمها عن الرجل والمرأة، وجعل العلاقة

(1) الرفاعي، ليلى: «مفاهيم جندريَّة.. من ملكيَّة الجسد إلى تطبيع الشذوذ»، 2017/6/21، www.aljazeera.net/midan/intellect/sociology.

(2) أحمد، إبراهيم: «أثر الجندر على المجتمع الإسلاميّ»، الحوار المتمدّن، 2020/7/20م.

بينهما علاقة تكامليَّة تقوم على أساس المودَّة والرحمة[1]، وتؤدي إلى بناء أسرة على أسسٍ سليمة. وجعل الإسلام بناء الأسرة عملًا مشتركًا بينهما.

صحيح أنَّ الإسلام ميّز بين الرجل والمرأة في التكوين والواجبات والأدوار، لكنَّه بيَّن فلسفة الاختلاف والفروقات، وبيّن أوجهًا عديدة من الحقوق المتساوية بين الاثنين. وعمومًا، يمكن القول إنَّ الرجل والمرأة متساويان في الحقوق والواجبات إلَّا ما فرّقته الطبيعة البشريَّة. والحقيقة أنَّ المرأة والرجل في الرؤية الإسلاميَّة صنفان من نوعٍ واحد لا نوعان من جنسٍ واحد، وعلى الرغم من الوحدة النوعيَّة بينهما يتمتَّع كلٌّ منهما بخصائص مميّزة له عن الصنف الآخر. وربّما كانت هذه الخصائص المميّزة منشأً للاختلاف في الحقوق والأوضاع القانونيّة، دون أن يؤدّي هذا الاختلاف إلى التفاوت في الإنسانيَّة أو القيمة.

كما بيَّن الإسلام أنَّ الرجل والمرأة متساويان في القدرات والاستعدادت والهدف، فكلاهما يترقَّى معارج الكمال بما زرعه الله في داخله من هذه الاستعدادت والقدرات، وكلاهما مخلوق ومصداق لأحسن خلق الله تعالى، كما أنّهما متساويان في البعد الأخلاقيّ واكتساب العلم والمعرفة[2]. أما أوجه الاختلاف بين الاثنين فلا يُقصد منه أفضليَّة وتقدُّم أحدهما على الآخر، إنَّما هو لحكمةٍ أرادها الله تعالى، يمكن من خلالها تكامل الأدوار وتوزيع المسؤوليَّات التي تؤدِّي إلى التكامل وانتظام الحياة الإنسانيَّة.

رابعًا: الترويج للجندر في الأجندة الأمريكيَّة:

على الرغم من أنَّ الحركة الجندريَّة كان لها مؤيِّدين وداعمين، لكن أيضًا لها معارضين، اعتبروها تتنافى مع قِيَم الإنسان وحقيقة هويّته.

(1) انظر: سورة الروم، الآية 21.

(2) انظر الآيات القرآنيَّة الشريفة التي تتحدَّث عن الموضوع: سورة التين، الآية 4؛ سورة النحل، الآية 78؛ سورة الروم، الآية 30؛ سورة الشمس، الآية 7-8.

واللافت في هذا الإطار السياسات التي اعتمدتها الإدارة الأمريكيَّة في سنّ قوانين وتشريعات تدعم الجندر وتروِّج لثقافته، لا بل وتعاقب المخلين والمعترضين عليه. وهنا سنشير إلى عينة من المواقف الأمريكيَّة.

جاء في بيانٍ أصدرته وزارة الخارجيَّة الأمريكيَّة: «...تؤكّد استراتيجيَّة النوع الاجتماعيّ على التزام حكومة الولايات المتّحدة بتعزيز حقوق وفرص النساء والفتيات ومجتمع الميم (الشذوذ الجنسيّ) في جميع تنوّعاتهم، سواء في الولايات المتّحدة أم في جميع أرجاء المعمورة، ما يعزِّز إيماننا الراسخ بأنَّ الإنصاف بين الجنسين والمساواة كليهما واجب أخلاقيّ واستراتيجيّ.... الإنصاف والمساواة بين الجنسين أمران أساسيّان في... والتصدّي لبعض التحدّيات الأكثر إلحاحًا في العالم، وعلى رأسها أزمة المناخ والاضطرابات الاقتصاديَّة وتراجع الديمقراطيَّة وانتهاكات حقوق الإنسان والصراع وحالات الطوارئ الإنسانيَّة الأخرى».

وأضاف البيان: «تُقدِّم استراتيجيَّة النوع الاجتماعيّ نهجًا حكوميًّا شاملًا، وتدعو كلّ وكالة فيدراليَّة إلى وضع خطط ملموسة للتنفيذ. وتلتزم وزارة الخارجيَّة الأمريكيَّة بالنهوض بهذه الأجندة في جميع أنحاء العالم بالتعاون مع النساء والفتيات ومجتمع الميم وحلفاء النساء من الرجال، مضافًا إلى الحكومات الشريكة والمجتمع المدنيّ والقطاع الخاصّ. وسوف نعمل من خلال تعزيز حقوق النساء والفتيات ومجتمع الميم بكل تنوّعاتهم على تعزيز الازدهار الجماعيّ والصحّة والسلامة والأمن لأمّتنا والعالم»[1].

كما أصدرت الخارجيَّة الأمريكيَّة وثيقةً تحمل عنوان: وثيقة «استراتيجيَّة الخارجيَّة الأمريكيَّة لاستهداف وتوظيف المرأة»، ركَّزت على الاتِّجاهات الأمريكيَّة الحقيقيَّة القابعة خلف تعزيز المساواة ودعمها والتي تتمحور في أغلبها في الدور الذي تلعبه المرأة في تعزيز السلام والأمن والخروج

(1) https://www.state.gov/the-first-national-strategy-on-gender-equity-and-equality/.

من سلطة الرجل، مضافًا إلى إمكانيَّة الاستثمار الاقتصاديّ في الإمكانيَّات الموجودة لديها. وممَّا يمكن استخلاصه أنّ: الإدارة الأمريكيَّة تعمل على تعزيز فكرة المساواة بين الجنسين، لا لأهدافٍ سامية، بل لتصبح المرأة ندًّا متمايزًا يمكن أن يواجه أيّ قرار يعارض التوجيهات الأمريكيَّة، بناءً على تبنّيها لمنظومة القيم الأمريكيَّة، ابتداءً من القيم النسويَّة وصولًا إلى القيم الاجتماعيَّة، على أساس أنّ منظومة القيم التي أعطتها الدور الندّي المتمايز، هي بالتأكيد المنظومة الأصلح والتي دأبت الإدارة على تكريسها...»[1].

يتَّضح من الاتِّجاهات التي ترسمها الإدارة الأمريكيَّة أنّها تلعب دورًا محوريًّا في الترويج لثقافة الجندر، تتلخَّص أهدافه في استغلال المرأة ودفعها للعب دورٍ في حلّ النزاعات والأزمات الاقتصاديَّة وحقوق الإنسان... وما شاكل ذلك، بعيداً عن إعطاء كينونةٍ للمرأة تحفظ بها هويّتها وتؤدّي الدور الإنسانيّ التكامليّ في الحياة. لذلك يصحّ التساؤل: هل أصبحت المرأة طبق هذا الاتِّجاه مجرّد سلعة تلجأون إليها عند أزماتكم الاقتصاديَّة، وعندما تريدون إيجاد ندّ للرجل؟

خامسًا: المؤسَّسات الدوليَّة والجندر:

لعبت المنظَّمات الدوليَّة والجمعيَّات المدنيَّة ومن وراءهم منظَّمة الأمم المتَّحدة، الدور الأكبر في الترويج للجندر سواء عبر القرارات التي تبنتها أم عبر النشاطات التي حرصت على نقلها للمجتمعات. وإذا كانت لائحة القرارات الصادرة عن المؤتمرات الدوليَّة طويلة، فسنحاول تقديم خلاصة عمَّا تمحورت حوله. وتجدر الإشارة إلى أنَّ قرارات المنظَّمات الدوليَّة تصبح سارية المفعول مع موافقة الدول عليها.

(1) وثيقة «استراتيجيَّة الخارجيَّة الأمريكيَّة لاستهداف وتوظيف المرأة»، تقرير صادر عن west Asia Resarch Center، ص4.

انعقد المؤتمر العالميّ الأوَّل للمرأة عام 1975 في مكسيكوسيتي، ودعا آنذاك إلى المساواة بين الرجل والمرأة وطالب النساء بالمساهمة في التنمية والسلام الدوليّين. وأمَّا المؤتمر الثاني فانعقد في العام 1980 في كوبنهاكن، وهو الذي دعا إلى تطبيق الحقوق التي أقرَّها المؤتمر الأوَّل، وجرى الاتّفاق على محاور ثلاثة: المساواة في فرص التعليم وفرص العمل وفرص الخدمات العلميَّة. وانعقد المؤتمر الرابع عام 1995 في بكين وكان من أهمّ المؤتمرات التي عُقدت بشأن المرأة، حيث أصدر إعلان ومنهاج بيجين الذي وقَّعت عليه 189 دولة، والذي يتمحور حول تمكين المرأة ومساواتها بالرجل. واللافت فيه تركيزه على قضيَّة النوع الاجتماعيّ لتحقيق كامل حقوق المرأة من خلال تقسيم الحقوق والوظائف بينها وبين الرجل، ثم دعا إلى إعادة الهيكلة الأساس للمجتمع ومؤسَّساته وتقسيم الأدوار والوظائف بين أعضاء المجتمع استنادًا للنوع الاجتماعيّ. وقد سلط المؤتمر الضوء على تهيئة وإتاحة الظروف الضروريَّة لضمان تمكين المرأة، وكان من جملة ما دعا إليه في هذا الشأن: حقّ النساء في تقرير حياتهن الجنسيَّة الخاصَّة وتقرير هويّتهن الجنسيَّة بغضّ النظر عن الجنس الذي حُدّد عند الولادة.

وتوالت اللقاءات والمؤتمرات الدوليّة في الدفاع عن حقوق المرأة واستقلالها عن الرجل ومساواتها به، حيث جرى التأكيد على تلك الحقوق في المؤتمرات التي عقدت في العام 2000 و2005، وقبل ذلك كان التوقيع على اتِّفاقية سيداو عام 1997 التي تضمَّنت العديد من البنود ذات العلاقة بالجندريَّة والمساواة الكاملة بين الرجل والمرأة، من جملتها: إلغاء كافَّة أشكال التمييز ضد المرأة كالإرث مثلًا، ومبادرة الدول للتعليم المختلط، وحقّ المرأة في مساواتها للرجل داخل العائلة[1].

(1) القزويني، الجندر ما وراء القناع، م.س، ص11-15.

ساهمت الحركة النسويَّة في أوروبا -والتي ظهرت بُعيد عصر النهضة- بظهور تشريعاتٍ وقوانين تقرّ المساواة بين الجنسين. أمَّا المسوغات لذلك فكانت عديدة، من أبرزها: حماية المرأة من العنف، وإنصافها في الحقوق والواجبات، وجعلها شريكة الرجل في القرار، لا بل ذهبوا أكثر من ذلك، فاستخدموا المرأة في ما أطلقوا عليه مساهمتها في السلم والقضاء على النزاعات وما إلى ذلك من مدعيات[1]. وبالتالي رسمت الحركة النسويَّة الخطوط العريضة للعديد من التشريعات ذات العلاقة بالجندر، وتركت تأثيرها الواضح في كثيرٍ من المجالات، لذلك أقرّ البنك الأوروبيّ -على سبيل المثال- سياسة المساواة الجندريَّة، واعتبرها تخدم السوق وتدعم اقتصاد البلدان؛ إذ جاء في استراتيجيته: «يقرّ البنك الأوروبيّ بالمساواة بين الجنسين باعتبارها عنصرًا رئيسًا في تحوُّل البلدان نحو أن تصبح اقتصادات قائمة على السوق الجيّدة الأداء ومستدامة. ويتجسّد التزام البنك بالمساواة بين الجنسين في الإطار الاستراتيجيّ الرأسماليّ 2021-2025 الذي يقرّ بتكافؤ الفرص بوصفها أولويَّةً استراتيجيَّةً رئيسة، فضلًا عن تعميم النوع الاجتماعيّ في البنك. إنّ الافتقار إلى المساواة بين الجنسين يمكن أن يحول دون الاندماج السياسيّ ويقوِّض الديمقراطيَّة، ويؤدِّي في النهاية إلى عدم الاستقرار السياسيّ»[2].

خاتمة:

أسَّس الغرب منذ أن بدأ التفكير في السيطرة والهيمنة على الآخرين وثرواتهم لاستراتيجيَّاتٍ عمليَّةٍ قادرةٍ على إخضاع الطرف المقابل واستسلامه. ولعلَّ من أبرز تلك الاستراتيجيَّات وأهمّها ما عُرف بالحرب الناعمة. تعمل الحرب الناعمة بعيدًا عن الخشونة والضوضاء والإلغاء الجسديّ، فهي

(1) انظر: سوتي، سيلفيا؛ دراجي، إبراهيم؛ قليبي، سلسبيل: الدليل إلى تشريعات متوافقة مع النوع الاجتماعيّ (الجندر)، باريس، من إصدارات المبادرة النسويَّة الأورومتوسطيَّة، 2020م.

(2) البنك الأوروبيّ: استراتيجيَّة تعزيز المساواة بين الجنسين 2021-2025م، ص9.

محاولةٌ ناعمةٌ هادئةٌ، تلجأ للجذب والإقناع عبر أدواتٍ ووسائل ذات تأثير في المتلقّي. وتعتمد الحرب الناعمة على مبدأ القوّة الناعمة الذاتيَّة ومقدار تفوّق الذات على غيرها ثم الإقناع عبر الجاذبيَّة. والبارز في حقيقة هذه الاستراتيجيَّة أنَّها معرفيَّةٌ بالدرجة الأولى، فبواسطتها يجري بناء العقول وترتيب الأولويَّات، وبالتالي القضاء على الهويّات وإيجاد هويّات أخرى بديلة تحاكي ما يريده الخصم.

بناءً على ما تقدّم، يعمل صاحب الاستراتيجيَّة الناعمة على تقديم أفكاره ومعتقداته ورؤاه مغلَّفةً بالجاذبيَّة والإقناع المزّيف بجمال المظهر والشكل بعيدًا عن الحقيقة والمضمون، ويكون أكثر تأثيرًا في المخاطب كلّما تمكّن من محاكاة احتياجاته النفسيّة والعاطفيَّة و...، ويبقى أنّ المستبطن والغامض في القضيَّة هو حقيقة الأهداف التي يريدها ويعمل على تكريسها بوصفها واقعًا.

عند المقارنة بين الدعوات الجندريَّة ومراحل تشكُّل الفكر الجندريّ وما وصلت إليه المجتمعات من نتائج ثقافيَّة على وجه التحديد، يتبيّن أنّ أساس الحركة الجندريَّة انطلق من مبدئيَّة تحرير المرأة من قيود الظلم والاستغلال الذي كان يُمارس تجاه المرأة[1] في القرون الوسطى، ليصل الأمر إلى سنّ القوانين والتشريعات التي تُؤمِّن للمرأة حقوقها بوصفها إنسانة، ثمّ انتقلت إلى مراحل أكثر وغولًا في التحيُّز، إلى أن فَصَلت المرأة عن الرجل بالكامل ورَفَضَت مبدئيَّة التكامل بينهما، ما رتَّب آثارًا على مستوى الأدوار والوظائف والمسؤوليَّات.

من هنا، فإذا تمكَّنت الحركة النسويَّة من فرض وجودها في الغرب بوصفها مدافعًا -حسب المدّعى- عن الحقوق والحرِّيَّات... فلأنَّها كانت تخفي في طيّات جاذبيَّة خطابها ما يُخرج المرأة والرجل على السواء من

(1) تجدر الإشارة إلى أنَّ الصحيح أنّ الظلم الذي كان يُمارس في القرون الوسطى لم يكن حكرًا على المرأة بل طال الإنسان بما هو إنسان على أيدي أصحاب السلطة والمنافع.

دائرة الإنسانيَّة الحقيقيَّة إلى الاستغلال في قضايا الإنتاج والربح، ثم القضاء على أشكال التمييز الذي أوجدته الحركة النسويَّة نفسها، ثم المساهمة في إحلال السلام والأمن، لتنتقل القضيَّة إلى مساهمتها في الاستقرار السياسيّ والترويج للديمقراطيَّة كما قرأنا في الوثائق الأمريكيَّة، وهذا يعني الترويج لنمط الحياة والحقوق والواجبات التي تخدم القطبيَّة الأمريكيَّة فقط ولا غير.